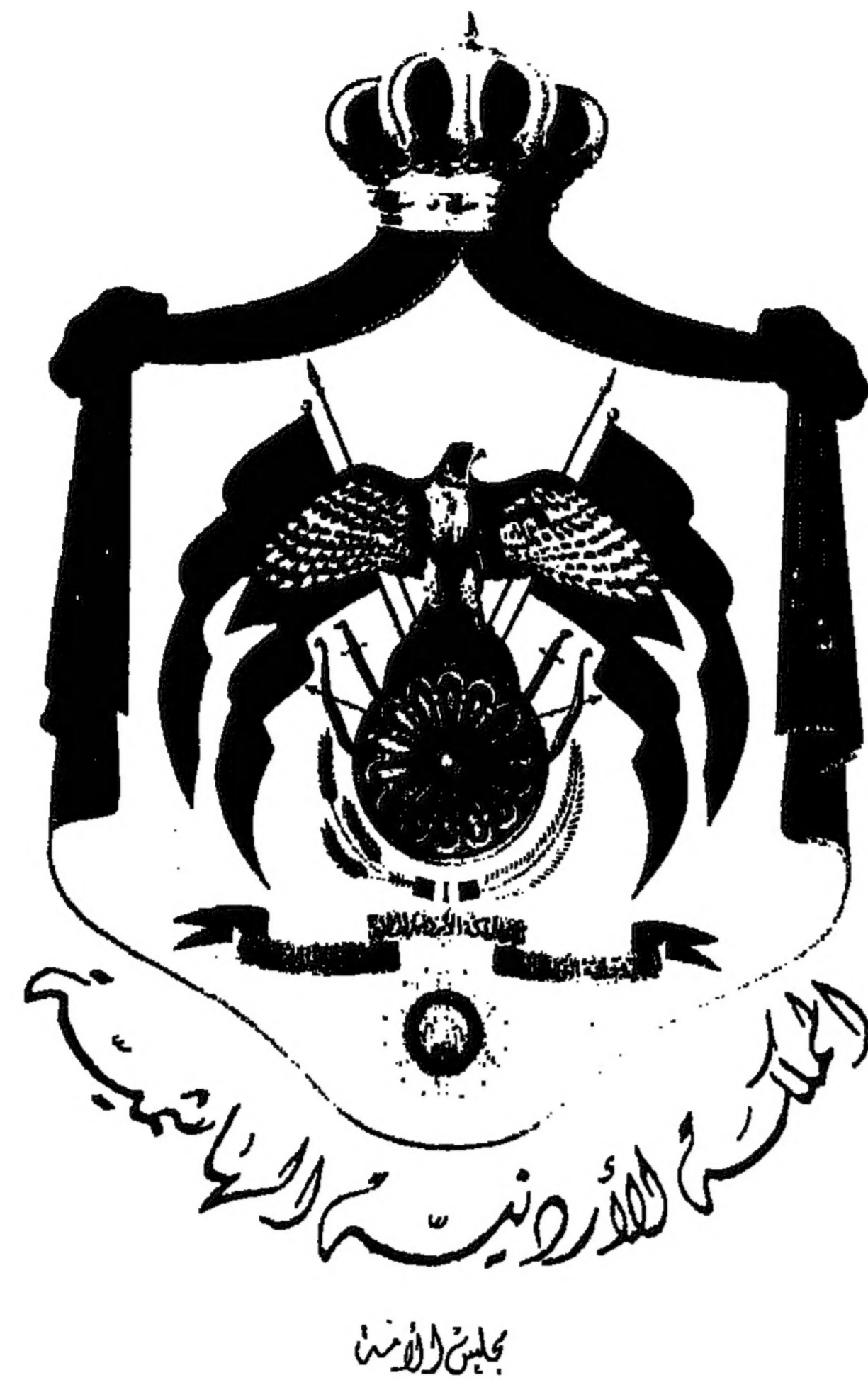


مكتبة جامعة الكويت



الأحد ٢٥ جمادي الأولى سنة ١٤١٢ هجرية الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٩١ ميلادية  
(عدد خاص)

عدد خاص يصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة بمناسبة  
افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر  
في يوم الأحد الواقع في ٢٥ جمادي الأولى ١٤١٢ هجرية  
الموافق ١ كانون الأول ١٩٩١ ميلادية

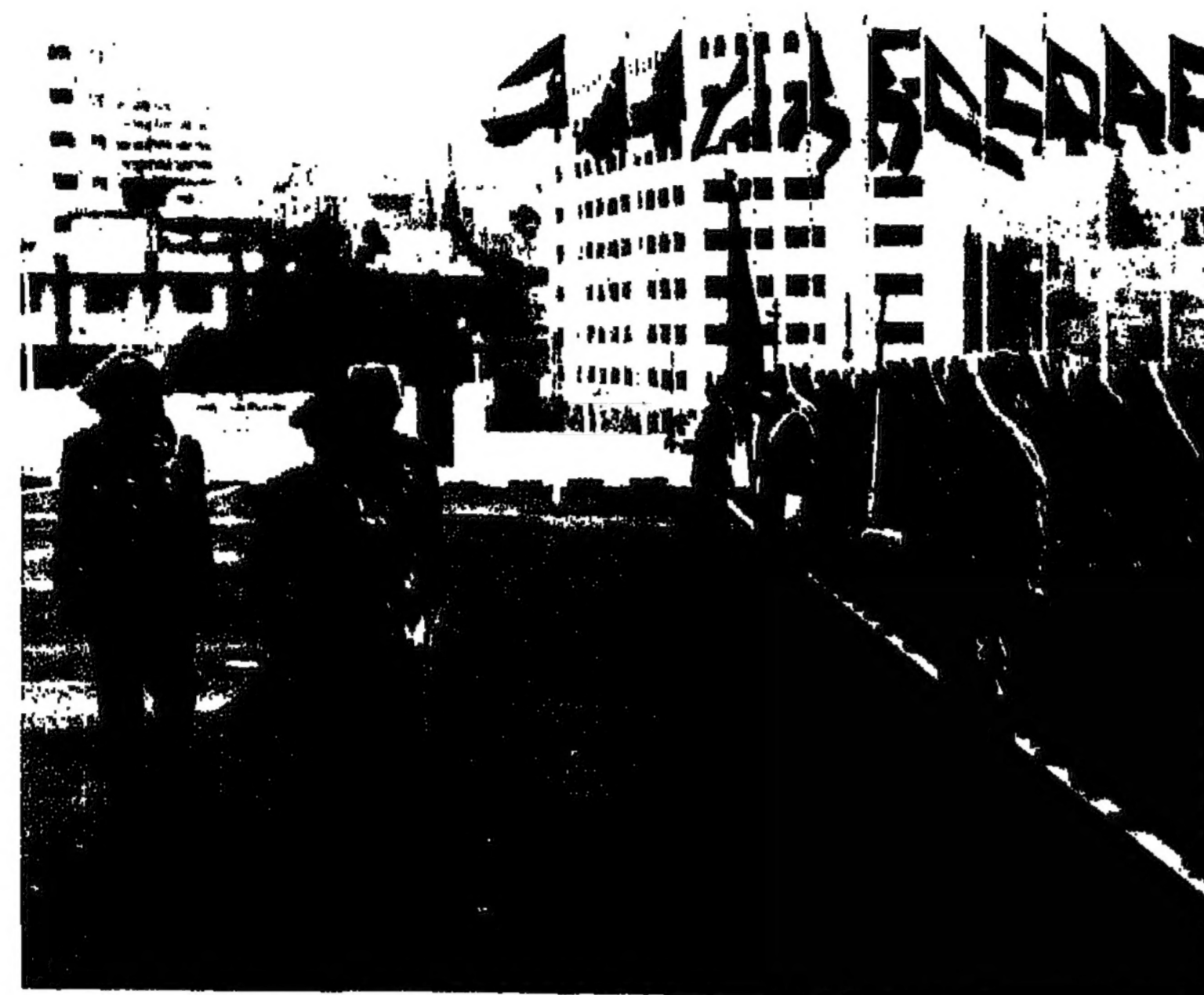


جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام للمكي

مكتبة الملك



جلالة الملك المعظم يتفقد حرس الشرف



جلالة الملك المعظم يتفقد حرس الشرف

مكتبة الملك

افتتاح

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

عملاً بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩٩١/١١/٢٤ دعي مجلس الأمة الاردني الحادي عشر الى دورته العادية الثالثة وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور. (١)

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت:

١) يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم الاحد الواقع في الاول من شهر كانون اول سنة ١٩٩١.

«الحسين بن طلال»

١٩٩١/١١/٢٤

رئيس الوزراء

وزير الداخلية بالوكالة



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

(١) الفقرة الأولى من المادة (٧٨) من الدستور.

يدعو الملك مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل سنة وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي اول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية، على انه يجوز للملك ان يرجى، بأرادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع مجلس الأمة لتاريخ معين في الارادة الملكية على ان لا تتجاوز مدة الأرجاء شهرين.

مكتبة العمل

«جرى افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر في يوم الاحد الواقع في ٢٥ جمادى الأول ١٤١٢ هجرية المصادف ١ كانون الأول سنة ١٩٩١ ميلادية واجتمع مجلس الأمة باعيانه (١) ونوابه (٢) وهيئة الوزراء (٣).

#### ١ - الاعيان :

- ١ - دولة السيد احمد اللوزي.
- ٢ - دولة السيد بهجت التلهوني.
- ٣ - دولة السيد احمد عبيدات.
- ٤ - معالي السيد بشير الصباغ.
- ٥ - معالي الدكتور صبحي أمين عمرو.
- ٦ - معالي السيد الدكتور خليل السالم.
- ٧ - معالي السيد أكرم زعيتر.
- ٨ - معالي السيد حابس المجالي.
- ٩ - معالي السيد عامر خماش.
- ١٠ - معالي السيد محمد رسول الكيلاني.
- ١١ - معالي السيد جعفر الشامي.
- ١٢ - معالي السيد عمر النابلسي.
- ١٣ - معالي الدكتور اسحق الفرخان.
- ١٤ - معالي السيد سالم مساعدة.
- ١٥ - معالي السيد كامل الشريف.
- ١٦ - معالي السيد مروان القاسم.
- ١٧ - معالي الدكتور سعيد التل.

#### ٢ - النواب :

- ١ - سماحة الدكتور علي الفقير.
- ٢ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ٣ - معالي الدكتور ماجد خليفة.
- ٤ - سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنت.
- ٥ - سعادة الدكتور علي الخوامدة.
- ٦ - سعادة السيد يعقوب قرش.
- ٧ - سعادة السيد ليث الشيبيلات.
- ٨ - سعادة السيد فارس النابلسي.

#### مجلس الأمة

- ٩ - دولة السيد طاهر المصري.
- ١٠ - سعادة السيد منصور سيف الدين مراد.
- ١١ - سعادة السيد فخري قعوار.
- ١٢ - سعادة السيد نايف الحديد.
- ١٣ - سعادة السيد حمزة عباس منصور.
- ١٤ - سعادة الدكتور همام سعيد.
- ١٥ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- ١٦ - سعادة السيد عطا الشهبان.
- ١٧ - سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.
- ١٨ - سعادة السيد داود قوجق.
- ١٩ - سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
- ٢٠ - سعادة الدكتور سعد حدادين.
- ٢١ - سعادة الدكتور احمد الكولحي.
- ٢٢ - سعادة السيد عبدالرحيم عكور.
- ٢٣ - سعادة السيد كامل العمري.
- ٢٤ - سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.
- ٢٥ - معالي السيد محمد العللاونة.
- ٢٦ - معالي السيد ذوقان الهنداوي.
- ٢٧ - سعادة الدكتور حسني الشيباب.
- ٢٨ - معالي السيد عبدالرؤف الروابدة.
- ٢٩ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٣٠ - سعادة السيد عيسى الرميوني.
- ٣١ - سعادة السيد حسين مجلي.
- ٣٢ - سعادة الدكتور احمد عناب.
- ٣٣ - معالي السيد عبدالسلام فرحات.
- ٣٤ - سعادة السيد جمال حداد.
- ٣٥ - سعادة السيد محمد علي دردور.
- ٣٦ - معالي الدكتور قسيم عبيدات.
- ٣٧ - معالي السيد سليم الزعبي.
- ٣٨ - معالي السيد عبدالمجيد الشريده.
- ٣٩ - سعادة السيد نادر الظهيررات.
- ٤٠ - معالي الدكتور عبدالله النصور.
- ٤١ - معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.
- ٤٢ - سعادة السيد ابراهيم محمد خريسات.
- ٤٣ - سعادة الدكتور عوني البشير.
- ٤٤ - معالي السيد مروان الحمود.
- ٤٥ - معالي السيد سلطان ماجد العدوان.
- ٤٦ - سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمه.
- ٤٧ - معالي السيد سمير قعوار.
- ٤٨ - سعادة السيد احمد الكفاوين.
- ٤٩ - معالي السيد جمال الصرايره.
- ٥٠ - معالي السيد عاطف محمد البطوش.
- ٥١ - سعادة السيد محمود الهويل.
- ٥٢ - سعادة السيد مطير احمد البستنحي.
- ٥٣ - معالي السيد يوسف المبيضين.
- ٥٤ - معالي السيد محمد فارس الطراونه.
- ٥٥ - سعادة السيد عيسى مدانات.
- ٥٦ - سعادة السيد عبدالله غانم الزريقات.
- ٥٧ - معالي السيد يوسف العظم.
- ٥٨ - معالي السيد سليمان عرار.
- ٥٩ - سعادة السيد زياد الشويخ.
- ٦٠ - معالي السيد هشام الشراري.
- ٦١ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
- ٦٢ - سعادة السيد ذيب انيس شحاده.
- ٦٣ - سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
- ٦٤ - سعادة السيد سلامه الفويري.
- ٦٥ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
- ٦٦ - سماحة الشيخ عبدالباقي جو.
- ٦٧ - سعادة السيد بسام حدادين.
- ٦٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
- ٦٩ - سعادة الدكتور محمد ابو عليم.
- ٧٠ - سعادة السيد نواف الخوالده.

مكتبة العمل

مجلس الأمة

٧١ - معالي الدكتور عبدالله المكيالة.	٧٦ - معالي السيد جمال الحريشا.
٧٢ - سعادة السيد فؤاد الخلفات.	٧٧ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
٧٣ - معالي السيد ابراهيم الغباشية.	٧٨ - سعادة الشيخ فيصل الجازي.
٧٤ - سعادة السيد محمد بخيت المعرعر.	٧٩ - سعادة الدكتور نايف ابو تايه.
٧٥ - معالي السيد سعد هائل السرور.	
٣ - هيئة الحكومة :	
١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.	١٣ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير المواصلات.
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.	١٤ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.	١٥ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.	١٦ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير دولة.
٥ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.	١٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
٦ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.	١٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
٧ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.	١٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
٨ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.	٢٠ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٩ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.	٢١ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.	٢٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١١ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.	٢٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٢ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.	

مجلس الأمة

٢٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.	٢٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٥ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.	٢٨ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢٦ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.	٢٩ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

شرف موكب جلالة الملك المعظم دار مجلس الأمة الساعة الحادية عشرة وخمسة وخمسون دقيقة من صباح ذلك اليوم وكان في معية جلالة سمو الامير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم، وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم، ومعالي السيد عدنان ابو عوده رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ومعالي الدكتور خالد الكركي مستشار جلالة الملك المعظم، وسمو الامير طلال بن محمد السكرتير العسكري لجلالة الملك المعظم، ومعالي السيد انور مصطفى ناظر الخاصة الملكية، وسمو الامير علي بن نايف الامين الخاص لجلالة الملك المعظم، وسيادة الشريف فواز زين مستشار جلالة الملك المعظم لشؤون العشائر.

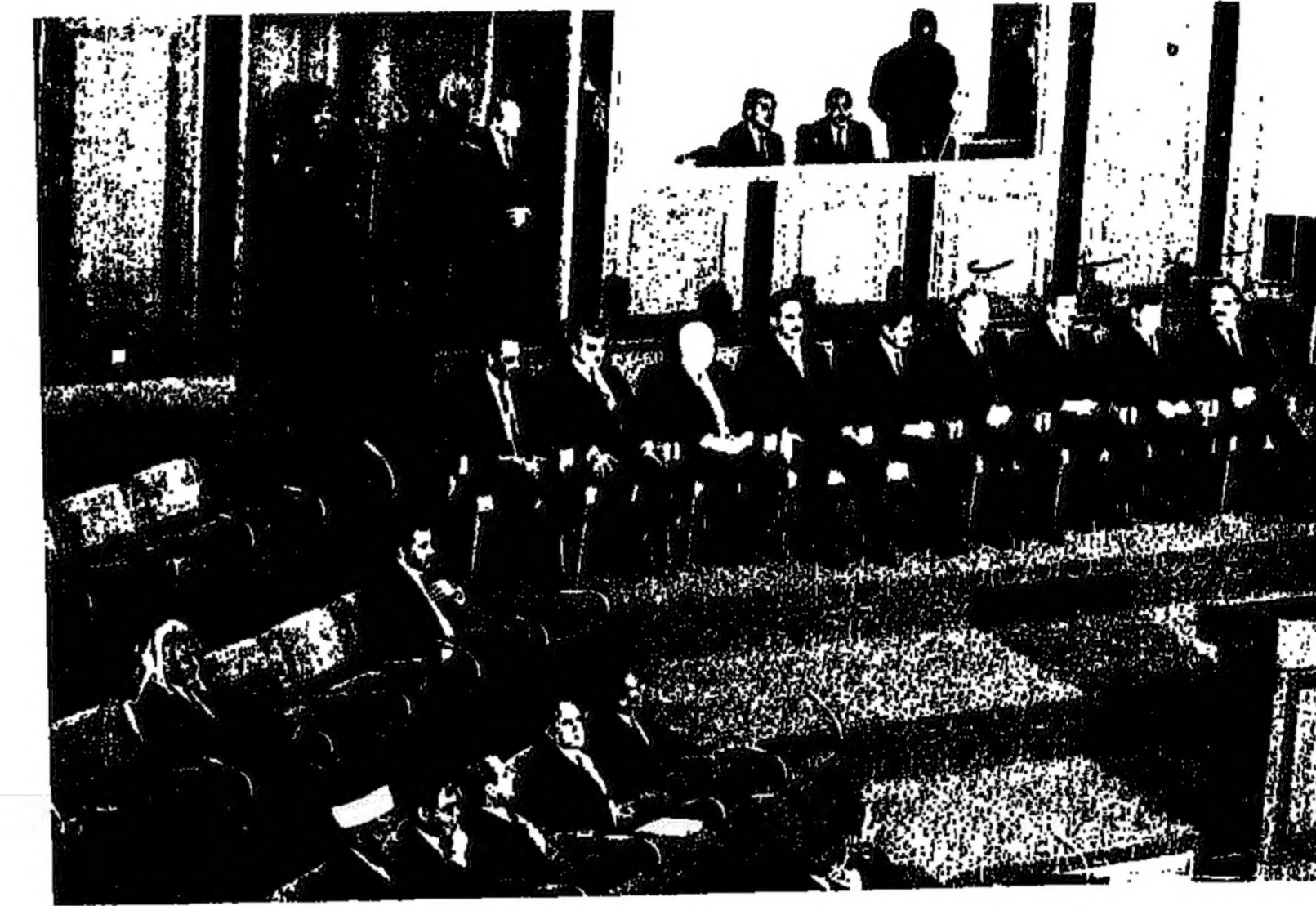
وكان في استقبال جلالة الملك المعظم عند حضوره مبنى مجلس الأمة سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وعطوفة الاستاذ صالح الزعبي امين عام مجلس الأمة، وعطوفة المشير الركن فتحي ابو طالب رئيس هيئة الاركان، وعطوفة اللواء الركن فاضل علي مدير الامن العام.

وبعد ان استراح جلالة فترة قصيرة من الوقت في قاعة التشرifications الملكية الخاصة، توجه جلالة الى قاعة مجلس الأمة وفي معيته عطوفة امين عام مجلس الأمة الاستاذ صالح الزعبي الذي اعلن تشريف جلالة فوق الجميع اجلالاً واحتراماً وحيوه بالتصفيق الحاد.

وقتئذ شرف القاعة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاستقبل الحاضرون جلالاته بالتصفيق الحاد المتواصل فحياهم جلالاته، واذن جلالاته للحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعاً.

وجلس الى يمين الاريكة الملكية حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم ولي العهد، وسمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم، وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم، ومعالي السيد عدنان ابو عوده رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ومعالي الدكتور خالد الكركي مستشار جلالة الملك المعظم، وسمو الامير طلال بن محمد السكرتير العسكري لجلالة الملك المعظم، ومعالي السيد انور مصطفى ناظر الخاصة الملكية، وسمو الامير علي بن نايف الامين الخاص لجلالة الملك المعظم، وسيادة الشريف فواز زين مستشار جلالة الملك المعظم لشؤون العشائر.

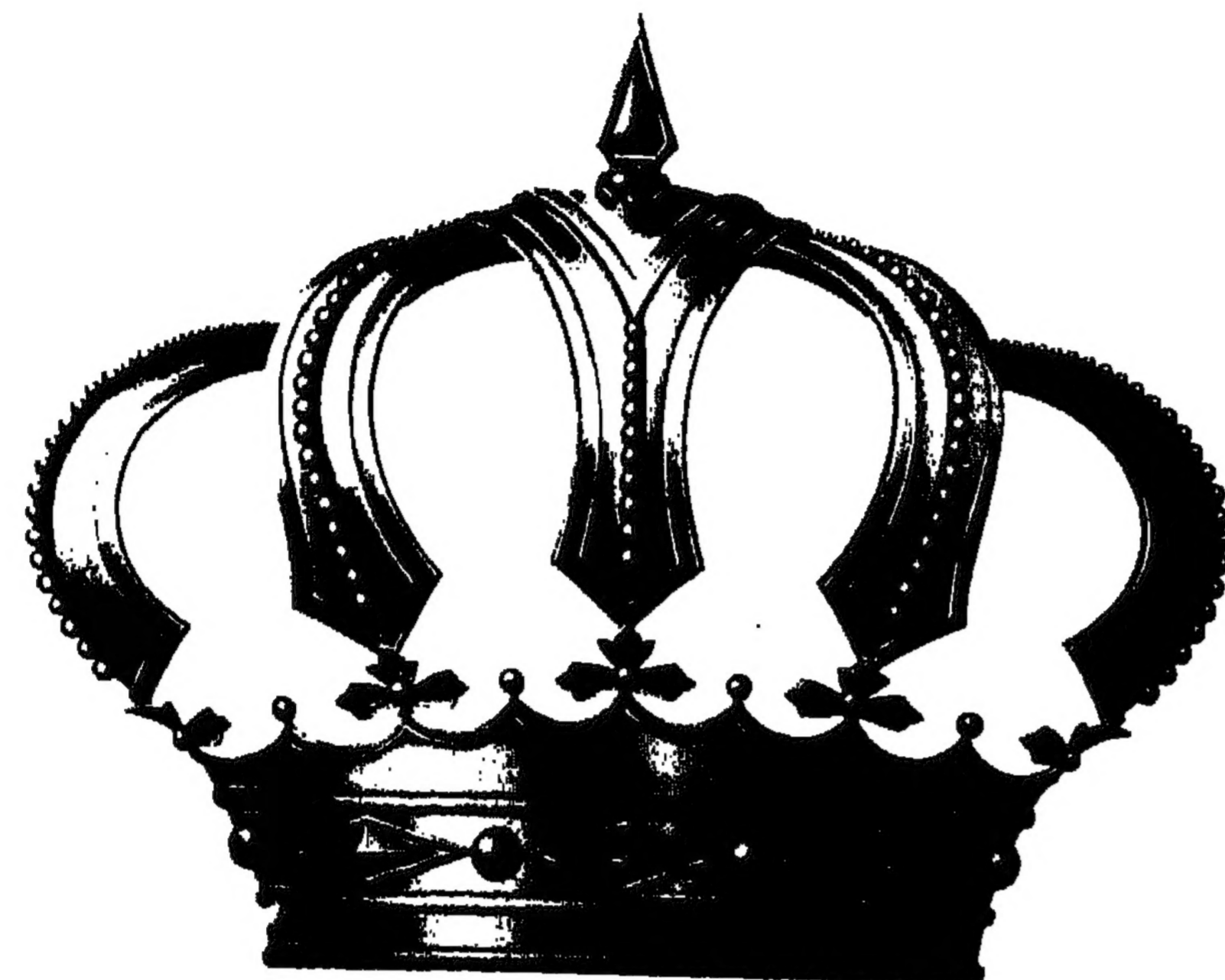
مكتبة الامير



وجلس الى يسار الاريسة الملكية سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة واصحاب المعالي الوزراء .  
ثم تفضل جلالة باستلام خطاب العرش السامي من عطوفة رئيس التشريفات الملكية  
حيث تلاه جلالاته وهذا نصه .



مجلس الأمة



خطاب العرش  
في افتتاح الدورة العادية الثالثة  
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر في يوم  
الاحد الواقع في ٢٥ جمادى الاولى ١٤١٢ هجرية  
الموافق ١ كانون اول ١٩٩١ ميلادية.



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بسم الله العزيز الحكيم، أفتتح هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر، وأحمد تَعَالَى أَنْ مَنْ عَلَيْنَا بِالتَّوْفِيقِ وَنَحْنُ نَتَصَدَّى جَمِيعاً لِمَسْئُولِيَةِ حِمَايَةِ هَذَا الْوَطَنِ الْعَزِيزِ، وَالتَّهَوُّصِ بِهِ، وَتَأْسِيسِ قَوَاعِدِ الْمَسِيرَةِ الدِّيُوقْرَاطِيَةِ الْوَاعِيَةِ، وَالتَّعَدُّدِيَةِ السِّيَاسِيَةِ، وَالْحُرِّيَّاتِ الْعَامَّةِ الْمَسْئُولَةِ، الْمُلْتَزِمَةِ أَبَداً بِالدَّسْتُورِ نَصّاً وَرُوحاً، وَبِالْمِيثَاقِ الْوِطْنِيِّ أَطَاراً وَصِيغَةً شَامِلَةً لِلْحَيَاةِ وَالْعَمَلِ وَالْبِنَاءِ، مِنْ أَجْلِ مَنْفَعَةِ الْوَطَنِ وَوَحْدَةِ أُمَّتِهِ، عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، نَحْنُ مُسْتَقْبِلُ مَشْرِقٍ وَأَمْنٍ، تَزْدَهَرُ فِيهِ الْأُمُالُ، وَيَحْمِلُ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أُمَّتِنَا أَمَانَةَ الْمَسْئُولِيَةِ وَالْعَمَلِ، بِمَا يَكْفُلُ بِنَاءَ الْأُرْدُنِّ النَّمُوذَجِ، وَيُخَصِّنُهُ ضِدَّ أَسْبَابِ التَّخَلُّفِ وَالتَّصَدُّعِ، لِيُغْدُو وَاحِدَةً أَمْنَةً مُزْدَهَرَةً، وَجِبْهَةً مُسْتَعَصِيَةً عَلَى الْإِخْتِرَاقِ.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد تولت حكومتي المسؤولية في ظروف تقَدَّرُون دَقَّتْهَا، وَأَرَدْتُ لَهَا أَنْ تَتَهَضَّ بِالمَسْئُولِيَةِ الْمُلَقَاةِ عَلَى عَاتِقِهَا فِي مَنَاحٍ مِنَ الْحُرِّيَةِ وَالتَّسَامُحِ وَالتَّزَاهَةِ، وَفِي أَطَارِ الْإِلْتِمَازِ الْكَامِلِ بِاحْتِرَامِ الدَّسْتُورِ وَالمِيثَاقِ الْوِطْنِيِّ وَسِيَادَةِ الْقَانُونِ، وَالْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْوِطْنِيَّةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا الْإِصْلَاحُ الشَّامِلُ عَلَى أَسَاسِ مَنَهْجِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مُخْتَلَفِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ. وَتَنْفِيزِهَا لِذَلِكَ، فَإِنَّ حُكُومَتِي تَتَطَلَّعُ إِلَى التَّعَاوُنِ مَعَ مَجْلِسِكُمُ الْكَرِيمِ لِلتَّسْرِيعِ فِي أَنْجَازِ الْقَوَانِينِ الْإِلْزَامَةِ نَتِيجَةً لِمُغَاءِ الْأَحْكَامِ الْعَرْفِيَّةِ وَتَنْظِيمِ التَّعَدُّدِيَةِ السِّيَاسِيَةِ وَحُرِّيَّاتِ الرَّأْيِ وَالتَّعْبِيرِ وَالصَّحَافَةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ التَّشْرِيعَاتِ الَّتِي قَدِمْتُ إِلَى مَجْلِسِكُمُ الْكَرِيمِ. وَإِنْ أَنْجَازُ ذَلِكَ كُلِّهِ سَيَكُونُ عَلَامَةً عَلَى نَضْجِ التَّجَرِبَةِ، وَعَمَقِ الْوَعْيِ، وَالتَّاقِدِ نَحْوَ التَّحَدِّيَّاتِ بِنَسِيجِ وَطَنِي مُتَلَاحِمٍ لَهُ سِمَاتُ الْعَصْرِ الْجَدِيدِ حُرِّيَّةٍ وَمَعْرِفَةٍ وَدِّيُوقْرَاطِيَّةٍ وَالتَّزَامَاً بِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ، وَحِمَايَةِ الْوَطَنِ وَأَنْجَازَاتِهِ، وَوَفَاءِ لِلْأَبَاءِ الَّذِينَ عَمَلُوا كُلَّ مَا يَوْسَعُهُمْ مِنْ أَجْلِ عِزِّهِ وَمَنْعَتِهِ.

«تصفيق حاد جداً»

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومتي قد بدأت بوضع الخطط والبرامج، للتعامل مع نتائج أزمة الخليج وانعكاساتها وآثارها على الواقع الأردني، اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، وغير ذلك

مكتبة الملك

## خطاب العرش

من الآثار التي تعلمونها وتذكرون أبعادها، واجهتها مستجدات سياسية على المستويين الدولي والاقليمي، وأبرزها التحرك السياسي الدولي، صوب فكرة عقد مؤتمر للسلام.

ولما كانت قضية السلام بالنسبة لنا، التزاما أكدناه في شتى المواقف والمناسبات، وركيزة ثابتة للسياسة الأردنية منذ عقود طويلة على أساس الثوابت المستندة الى الشرعية الدولية، ممثلة بقرارات الأمم المتحدة، لتحقيق سلام عادل ومشرف، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد، كما يوفر الأمن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها، فقد استجابت حكومتنا لدعوة المشاركة في مؤتمر السلام، من منطلق الحرص على حماية وطننا، وتحمل مسؤولياتنا نحو شعبنا وأمتنا، ونحو الأجيال القادمة، ومساهمة منا في الجهود التي لا بد من أن تصل باستنادها الى الحق والعدل، الى تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني. هذا الشعب الشقيق الذي التزمنا دائما بالوقوف الى جانبه، وحرصنا على مساعدته، كي يستعيد سيادته وحقوقه على تراب وطنه.

ونحن بذلك، نكون قد تقدمنا صوب السلام، واثقين بقدرة شعبنا على التصدي لتحديات مرحلة السلام العادل، بما تتطلبه هذه المرحلة من وضوح في الرؤية، والتزام بالثوابت، وشجاعة في المواجهة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

تقدرون بكل تأكيد، أن الديمقراطية سلوك مسؤول، ومنهج حياة كريم، وأن المؤمن بهذا المبدأ والنهج يكون قد ارتضى لنفسه واجب العمل من أجل تعزيزه، والوقوف ضد كل ما يمس بالوطن والقيم التي تم التعارف عليها وعلى احترامها، ولا يقبل بالتطاول على هبة الدولة ومؤسساتها. والديموقراطية لا تعطي الحق لأي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة، مثلما أنها لا تبيح لأحد مبرر الاعتداء على حقوق الغالبية العظمى من الشعب وحرياتهم، أو التطاول بالافتراء والتشكيك في أهمية دور الأجهزة الأمنية الوطنية، المكلفة بحماية مصلحة الوطن والمواطنين، لأن ذلك يمثل اسهاما في النيل من أمن الوطن وأهله.

وان حكومتنا، اذ تدرك بكل اعتزاز وفخر، دور قواتنا المسلحة في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله، والعبء الكبير الذي تنهض به في الظروف الصعبة، التزاما منها بمبادئ الثورة العربية الكبرى وانتمائها القومي الثابت، فانها ستولي هذه القوات الغالية، اهتمامها بما تحتاج اليه من تدريب وتسليح وتطوير واحتراف، لكي تبقى سدا منيعا للوطن وضمانا لأمن المواطن، وتوفيرا لأسباب الاستقرار والازدهار والتقدم وحماية لأرضنا ووجودنا الحرّ عليها، في هذا الموقع المتقدم من الوطن العربي الكبير.

## خطاب العرش

واذ تؤكد حكومتنا على هذه الحقائق والمعاني، فانها تؤكد أيضا بأن مؤسسة الأمن الأردنية سوف تظل محل الثقة والتقدير، والاعتزاز والرعاية، وسيظل أبنائها جند الوطن البواسل، يتعهدونه بالرعاية والنهر والتضحية، والحس العميق بالمسؤولية ونكران الذات، لاداء واجبه المقدس نحو حماية الوطن والمواطنين وصون حقوقهم وأمنهم من أي عبث.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

وايمانا من حكومتنا بالواجب القومي والالتزام التاريخي بقضايا الأمة ومصيرها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فستعمل على تعميق التزامها وفق القواعد والثوابت الميدانية، في التعامل مع ما يتصل بقضية فلسطين وشعبها الشقيق، وفق أسس الشرعية الدولية المعبر عنها بقرارات الأمم المتحدة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتكوين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ترابه الوطني، وتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ المتضمنين مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام، ووقف المستوطنات وانهاء الاستيطان، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتوفير اسباب السلام العادل والدائم في المنطقة.

وضمن دائرة هذا التوجه، ستواصل حكومتنا عملية التنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين، تنسيقا يحقق النتائج المتوخاة، وبخاصة فيما يتعلق بصيغة الولد الأردني - الفلسطيني المشترك والثوابت التي يستند اليها في التعامل مع مؤتمر السلام.

ولما كان الأردن عضوا مؤسسا في جامعة الدول العربية، حريصا على استمرار دورها لتحقيق التضامن العربي، فستسعى حكومتنا وعلى جميع المستويات، الى اعادة اللحمة الى هذا التضامن، بعد أن أصيب خلال أزمة الخليج، مستهدفة تعزيز أواصر الاخوة وروابط المصير والمصالح المشتركة لشعوب دول الجامعة، وستواصل سعيها في هذا المجال، ايمانا منها بوحدة الأمة، ودفاعا عن مستقبل أبنائها.

كما ستستمر حكومتنا بتعزيز أسس التعاون والصداقة، مع الشعوب والدول الاسلامية الشقيقة، ومع الدول الصديقة، على أساس قواعد الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، وستعزز حكومتنا دور الأردن وصيغ مشاركته في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية، تحقيقا لهذه الغايات.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

وفي مجالات التربية والتعليم، والثقافة والتوجيه والشباب، سوف تواصل حكومتنا تنفيذ

خطتها الرامية الى جعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل، ورفع مستوى التعليم والتطوير التربوي، وتحقيق عدالة توزيع الكفاءات بين مختلف المناطق والأماكن. كما ستواصل عملها الدؤوب لتحقيق التنمية الثقافية الشاملة، وضمان حرية الابداع والفكر والرأي، والعمل على مشاركة الشباب في مجالات النهضة والبناء والتنمية ضمن خطط متناسبة وطبيعة المرحلة، وترفد المجهود الوطني بطاقتهم المبدعة وتعزز الحوار معهم وبينهم حول الوطن: تاريخه وآفاق تقدمه، وكبريائه العظيم.

وتقوم وزارة التربية والتعليم حالياً بتنفيذ خطة شاملة للتطوير التربوي تستهدف ادخال برنامج متكامل للتربية الوطنية والثقافة العسكرية، واعادة النظر وبشكل جذري بالمناهج والكتب المدرسية للمراحل التعليمية المختلفة، ووضع الخطط اللازمة لتأهيل المعلمين وتدريبهم، والتوسع في التعليم المهني والتطبيقي وتغيير انماط الامتحانات والاختبارات المدرسية وتطوير الادارات والقيادات التربوية بما يتلاءم مع مستجدات العصر من نقل العملية التعليمية من التلقين والاملاء الى التفكير والابداع.

واننا ونحن على عتبة تحولات اجتماعية وعلمية عميقة واتساع نطاق التعليم العالي لا بد من التأكيد على ترسيخ الحرية الأكاديمية في جامعاتنا لتكون قوى فاعلة في حركة التغيير والتقدم، باعتبارها موئل العقل والعلم، والمنهج الذي يكتشف الاجابات الحقيقية من خلال البحث الموضوعي المنهجي المستند الى التفكير لا الى التلقين، والمرتكز الى حق التماس المعرفة من مصادرها، والمطل على قضايا الوطن بالبحث والسؤال، والقادر على مواجهة تحديات العصر في ميادين العلم والتكنولوجيا، حتى تكون كلها قاعدة للتقدم تسند قواعده التي التزمنا بها وهي الحرية، والديموقراطية، والعدالة، وفي مناخ من العمل المبدع من أجل التنمية والتقدم والتجديد. فليكن التحول عميقاً والمستوى متميزاً، وقبول التحدي ضد التزمّت، والتلقين، والسطحية واضحا، وليسبق ذلك كله مراجعة شاملة تهدف الى اصلاح التعليم والنهوض به في مستوياته كلها، وفي تشريعاته، وعلاقته بتقديم الوطن والأمة، والتزامه العميق الشامل بما عبرنا عنه في ميثاقنا الوطني، في اتجاه بناء الأردن المتميز القادر على امتلاك التقنية لتنمية موارد الوطن ضمن تخطيط منهجي دقيق نابع من نظام تعليمي متطور وحديث، ومن بنية ثقافية فاعلة عامرة بهواجس الحرية والوحدة والحياة الكريمة.

ولما كانت مسؤولية الوعظ والارشاد في المجتمع ذات صلة أساسية، بحماية الوحدة الوطنية وترسيخ قيم الخير والتسامح ووحدة الصف، بعيدا عن التزمّت والتعصب والانغلاق، فاننا نؤكد أن المهمة الرئيسية للمساجد ودور العبادة، تتمثل في تبصير الناس بأمور دينهم، وحثهم على التمسك بالفضائل والنزاهة واحترام النظام العام، والتصدي لكل محاولة تستهدف اشاعة مشاعر الفرقة والانقسام، بين أبناء الوطن الواحد والأسرة الواحدة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

ولا بدّ من التأكيد على استمرار الجهد لتحديث التشريعات وتطويرها، وتعزيز طاقات المؤسسات حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات المواطنين وخطط التنمية بروح جديدة. وهذا يتطلب اطلاق أفكار الاصلاح الاداري على أسس منهجية تأخذ باعتبارها المفاهيم الحديثة للوظيفة العامة وما تتطلبه من متابعة وتدريب وتقييم ورقابة وتشريع وحوافز، على أن تنصّدى هذه الجهود لكل العوامل التي تقف في طريق الاصلاح مهما كانت دوافعها الاجتماعية أو الفردية، ولا بدّ من تعزيز اللامركزية، بتفعيل دور الحكام الاداريين في المحافظات، وفي الوحدات الادارية الاخرى والتقدم نحو توفير الصلاحيات والامكانيات التي تخدم هذا الدور وتلك النقلة حتى يتمكن المواطن من حل مشاكله ضمن الوحدة الادارية التي يقيم فيها، وحتى تتمكن الادارات المركزية من التفرغ لمهام التخطيط والمتابعة والاشراف.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كان الأردن أكثر البلدان تضررا من أزمة الخليج، ولعل ما تنصف به معاناة الأردن دون سواه من الدول الاخرى هو استمرار آثار هذه الأزمة عليه وما تسببت به من تغيرات ديموغرافية كبيرة حيث عاد الينا نحو ثلاثمائة ألف مواطن من أبنائنا الذين كانوا يعملون في الخليج وبخاصة في الكويت.

ولقد تعاملنا مع هذه التداعيات الديموغرافية منطلقين من تحليل علمي وواقعي لابعاد التغيير وحيثياته. فالعائدون يشكلون زيادة كبيرة ومفاجئة تصل نسبتها الى ١٠٪ من حجم السكان المقيمين في الأردن. الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في اعباء جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وخدمات البنية التحتية. وهم من ناحية اخرى ثروة من الخبرات والمهارات تجمعت عبر سنوات طويلة من العمل الشاق والدؤوب في بناء المجتمعات والاقتصاديات الشقيقة. وقد تعامل أبنائنا في الخارج مع أكثر أساليب الانتاج تقدما وعادوا الينا يحملون معهم حصيلة تجارب متعددة ومتشعبة وعميقة ستسهم دون شك في إثراء مجتمعتنا وتطوير اقتصادنا.

وكان تعاملنا مع الهجرة العائدة بالتحاين، الأول: هو بذل أقصى الجهود لتوسيع الخدمات العامة وبشكل خاص الخدمات التعليمية والصحية. والثاني هو اطلاق طاقات العائدين ليتمكنوا من المساهمة الفعالة في الانتاج وتوظيف خبراتهم ومهاراتهم ومدخراتهم في المجالات المختلفة. وستعمل حكومتنا الآن على توفير الخدمات المعلوماتية والفنية التي تساعد في توجيه

المذخرات نحو الاستثمار، ومنها اعداد لوائح بالفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة وتوسيع البنية التحتية المتوافرة لاقامة الصناعات الجديدة، خاصة تلك التي توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل. كما ستعمل الحكومة على توفير التمويل الجزئي للدراسات التسويقية ولعمليات تطوير الانتاج.

وفي الوقت نفسه ستستمر الحكومة بمعالجة الآثار السلبية الأخرى لأزمة الخليج، وأهمها الركود في القطاعات المختلفة الذي نجم عن اغلاق الأسواق التصديرية الرئيسية في وجه الصادرات الأردنية، وذلك بتكثيف نشاطها في إيجاد الفرص التصديرية والأسواق الجديدة وإبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع الدول الصديقة والشقيقة، ودعم عمليات تطوير الانتاج وتحسينه واعطاء فعاليتنا الاقتصادية مرونة ومناعة ضد التذبذبات والتقلبات التي تحدث في الأسواق التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فسوف تستمر حكومتني في بذل الجهود لاعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة الى مسارها الطبيعي الذي تحتمه العلاقات التاريخية وحقائق الجوار الجغرافي والمصلحة المشتركة. وقد بدأنا طريق العودة الى نهج التعاون، فقامت حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة بإزالة العوائق أمام التبادل التجاري مستأنفين بذلك مسيرة عقود من البناء الأخوي المشترك والتعاون الاقتصادي الذي يعود بالمنفعة على الشعبين الشقيقين.

ولسوف تستمر حكومتني في بذل جميع الجهود لتصويب مسار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله الأساسية المتمثلة بالركود والبطالة والاختلالات في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة. يطمئنا على ذلك أن المؤشرات الأولية تظهر اتجاهها إيجابيا للاقتصاد الأردني نحو مواجهة أعباء الأزمة وامتصاصها وتحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ١٩٩١ قد يصل ١٪. بعكس ما كان متوقعا، كما تظهر انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي من ١١٩٪ عام ١٩٩٠ الى ١٠١٪ عام ١٩٩١ أي بمقدار ١٧٪ وانخفاض العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات بمقدار ١٦٪ للفترة نفسها.

وستستمر الحكومة في ضبط الانفاق، وستعمل على تقديم مستوى جيد من الخدمات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه دون هدر في الموارد أو توسع غير مبرر في الانفاق.

كما ستستمر الحكومة في معالجة المديونية الخارجية واعادة جدولتها لتخفيف الأعباء الناجمة عنها. وستولي عناية خاصة لإدارة الدين العام الداخلي والخارجي وضبطه والحد من الاقتراض التجاري واقتضاره على القروض التنموية بشروط ميسرة.

وما تزال البطالة والفقر يمثلان تحدياً اجتماعياً كبيراً، ولذلك فإن استراتيجية الحكومة في تشجيع الاستثمار والانتاج مستمرة بقصد إيجاد مزيد من فرص العمل. وفي سبيل ذلك، فقد

قامت باعادة النظر في جميع الاجراءات التي تهدف الى تيسير وتسهيل نشاطات القطاع الخاص لتمكينه من القيام بالدور المطلوب منه لدفع عملية الانتاج وزيادة فرص العمل. كما اتخذت الاجراءات المناسبة لضبط السوق المحلي والعمالة الوافدة، وسعي الحكومة مستمر من خلال التنسيق مع الدول الشقيقة في سبيل إيجاد فرص عمل جديدة للكفاءات الأردنية.

وعلى صعيد المؤسسات العاملة مباشرة في محاربة البطالة والفقر، سعت الحكومة الى دعم مؤسسات العمل الاجتماعي والتطوعي بتوفير التمويل لهذه المؤسسات لتنفيذ مشاريع اجتماعية ونتاجية متكاملة وفتح نوافذ الاقراض السهل للمشاريع الصغيرة من خلال مؤسسات الاقراض المتخصصة وتوسيع نشاطات صندوق التنمية والتشغيل واعطاء دور أكبر لمؤسسة التدريب المهني ليشمل التدريب والتأهيل والمساعدة على اقامة المشاريع الصغيرة للخرميين. وبالرغم من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فإن الحكومة ستستمر في تنفيذ معالجة مديونية المزارعين بما يخفف العبء عنهم، وستبذل الحكومة الجهود المستمرة لاستئناف عملية التنمية ودفعها من خلال وضع برنامج وطني تنموي متوسط المدى، وتوسيع دور القطاع الخاص في العملية الانتاجية التنموية، وخلق بيئة استثمارية تنافسية، وتحديد المشاكل القطاعية، وتبني السياسات والاجراءات واعطاء الحوافز الضرورية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية. ويهدف هذا البرنامج التنموي الى ما يلي:-

أولاً - دفع عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو إيجابية تنعكس إيجاباً على مستوى حياة الفرد الأردني.

ثانياً - تخفيض نسب الاستهلاك من الناتج الإجمالي بشكل تدريجي.

ثالثاً - تخفيض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتنويعها سلعياً وجغرافياً وتشجيع السياحة وتحويلات العاملين والحد من الاستيراد.

رابعاً - زيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية وتخفيف عبء المديونية.

خامساً - تقليص العجز في الموازنة العامة من خلال ادخال اصلاحات هيكلية على نماذج الانفاق واليرادات وتوجيه الدعم لمستحقيه مباشرة.

وتقوم حكومتني باعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة لإيجاد توازن بيئي مستمر بين عناصر البيئة الرئيسية بما يضمن حماية المواطنين في الحاضر والمستقبل.

كما تعمل على تفعيل دور المجالس المحلية لتقوم بدورها لتنمية مدننا وقرانا وتطوير مجتمعاتنا المحلية بصورة شمولية.

## خطاب العرش

وتعتبر حكومي موضوع المياه من الموضوعات الرئيسة ذات الأولوية القصوى في سلم الأولويات من اهتماماتنا وهي على عي كامل للأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والفنية للوضع المائي الصعب الذي يعيشه الوطن. وهذا يحتم توفير ادارة ناجمة لمصادر مياهنا والحفاظ عليها وتنمية مواردها المتاحة والبحث المستمر عن مصادر اضافية مستهدفين بذلك الوفاء بالاحتياجات المائية لبلدنا حاضرا ومستقبلا.

ويتطلب ذلك أيضا العمل الدؤوب للمحافظة على حقوقنا المكتسبة من المياه المشتركة مع الدول المجاورة، وضمن حلول اقليمية تؤمن للأردن متطلباته من المياه.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

ان اقرار شعبنا للميثاق الوطني يمثل تطلعاته وتصورات الوطنية والقومية والانسانية ، لذلك لا بد من اعتماد مبادئ ومركزاته قواعد لعملنا السياسي ونهجنا الديموقراطي ، وتقديمنا الاجتماعي والعلمي والاقتصادي ، ولا بد من قيام المؤسسات جميعها بالاستناد اليه والاحتكام الى مبادئه في مراحل التشريع ورسم الاستراتيجيات والتخطيط في مجالات الحياة المختلفة ، لتعزيز أركان دولة القانون والمجتمع الديموقراطي . فالميثاق الوطني عهد وأمانة ومرجع فكري في هذه المرحلة التي نسعى فيها الى تعزيز المساواة والعدل وتكافؤ الفرص في هذا الوطن الذي سجل أكثر الصفحات اشراقا في تاريخ أمته الحديث ، وفي استجابته الفذة للتحديات مهما بدت صعبة ، وفي كبريائه القومي الذي لا ينحني ولا يلين .

«تصفيق حاد جدا»

اننا على عتبة مرحلة جديدة ، تحمل معها ملامح تحولات جذرية عميقة ، وتحديات كبيرة ، تفرض علينا مسؤولية التصدي لها ، بحكمة وبصيرة ، وتوسيع دائرة الوعي والأمل ، بعيدا عن كل أسباب الفقرة والضعف والوهن .

ومن هنا ، سوف نحرص حكومي على التعامل مع المرحلة بمزيد من الشجاعة والحس بالمسؤولية والانضباطية والوعي ، حماية لهذا الوطن وأبنائه ، من أي خطر أو تأمر ، وتعزيزا لنهضته ومكانته ، وحرصا على كرامته وأمنه ، وصونا لأسباب غمائه وازدهاره . ولا بد من أن يدرك الجميع أن دور الأردن القومي التاريخي مستمر في حضوره ، وقد تحمّلنا في سبيله ما تحمّلنا من سوء فهم وحصار ، وقبلنا مواجهة التحديات في سبيل المبادئ التي دافع أبائنا عنها

«تصفيق حاد جدا»

## خطاب العرش

وهم يندفعون برايات ثورة العرب الكبرى لتحرير الأمة ، ودافع عنها جنودنا على أسوار القدس وعلى ضفتي النهر ، وحين نتصدى اليوم لمعركة السلام ، فالتنا نذكر دائما تضحيات الأجداد والآباء في مواجهة الظلم والعدوان والقهر ، ومن أجل العدل والسلام والحرية للوطن وكل أبنائه ومستقبل أجياله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

«تصفيق حاد جدا»

وبعد انتهاء حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم من القاء خطاب العرش سلم الخطاب الى عطوفة رئيس التشريعات الملكية ثم تبيا جلالة للانصراف عند الساعة الواحدة والنصف فوقف الحاضرون اجلالا عيين جلالة بالتصفيق الحاد .

فحيا جلالة الحاضرين ودخل قاعة التشريعات الملكية الخاصة ، وتفضل بالسماح لحضرات السادة الاعيان والنواب بالسلام على جلالة ، وبعدها غادر جلالة حفظه الله المجلس بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال واحترام .

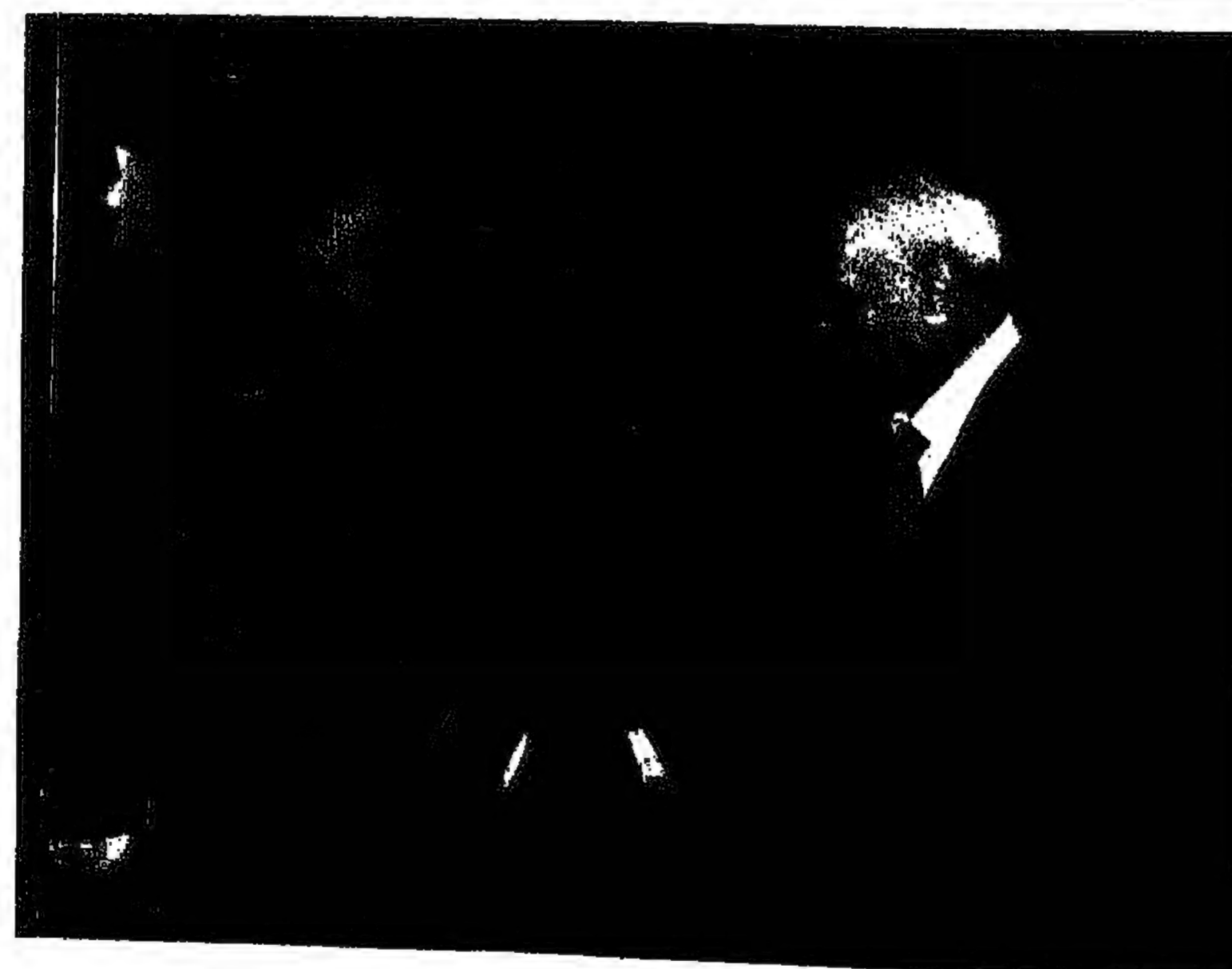
امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس الأمة  
احمد اللوزي

ملحوظة :-

حضر حفل الافتتاح :-

سمو الاميرة عالية الفيصل ، عقائل سيادة رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ، رجال البلاط ، كبار موظفي الديوان الملكي الهاشمي ، الوزراء السابقون ، رؤساء البعثات الدبلوماسية الاسلامية والعربية والاجنبية ، والمنظمات العربية والدولية المعتمدون لدى البلاط الملكي الهاشمي ، والقناصل الفخريون ، الامناء العامون ، ممثلو الهيئات العلمية الاسلامية ، قضاة المحاكم الشرعية والنظامية ، رجال الدين من الطوائف الأخرى ، أمراء الجيش والأمن العام ، المحققون العسكريون للدول العربية والاجنبية ، مدراء الدوائر والبنوك والمؤسسات والشركات ، وكبار موظفي الدولة ، ورؤساء النقابات والبلديات ، شيوخ العشائر ووجهاء البلاد ، رجال وسائل الاعلام المحلية والعربية والاجنبية ، سيدات المجتمع ، وعضوات الاتحاد النسائي الأردني .

مكتبة الملك

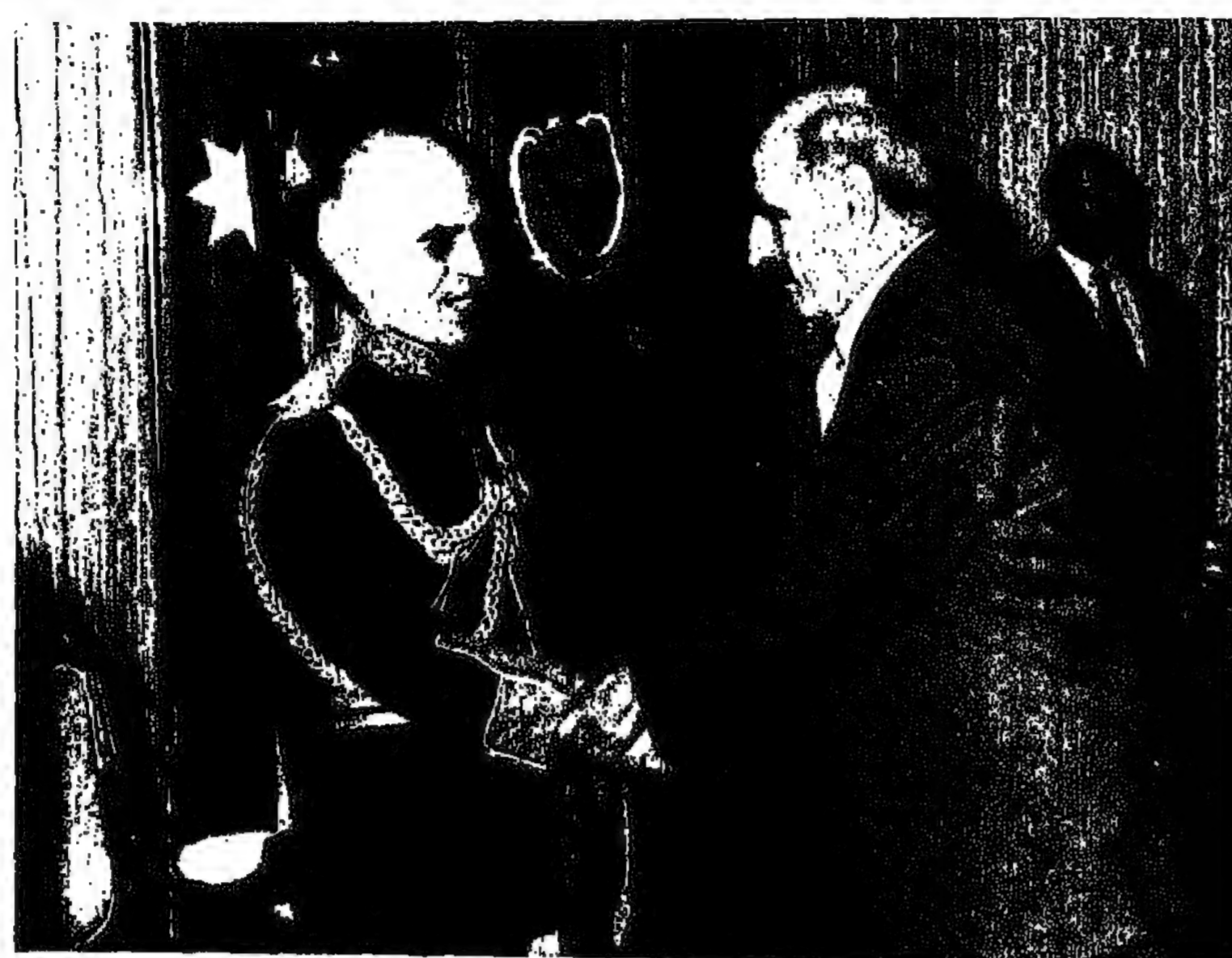


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

مكذات الأمل

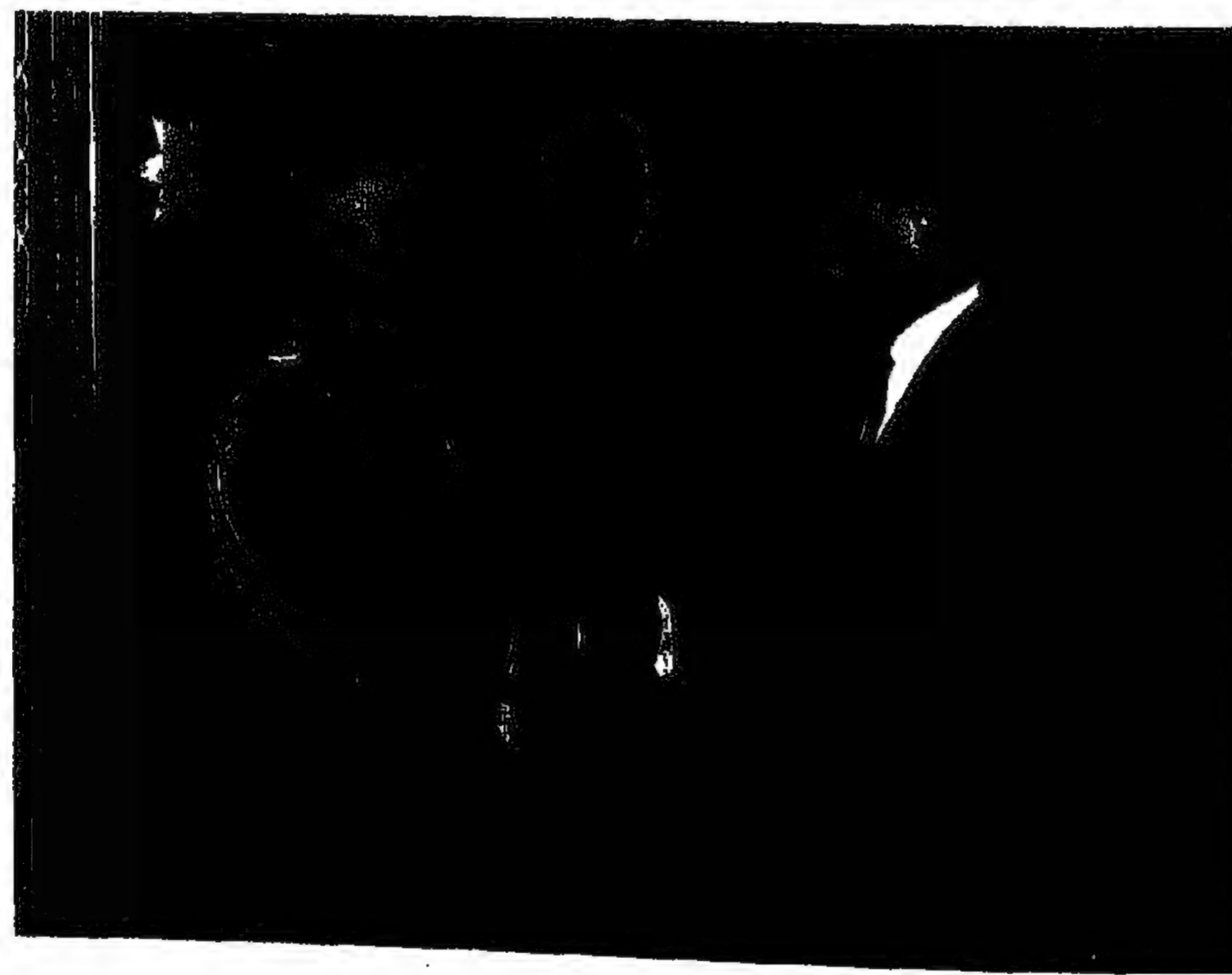
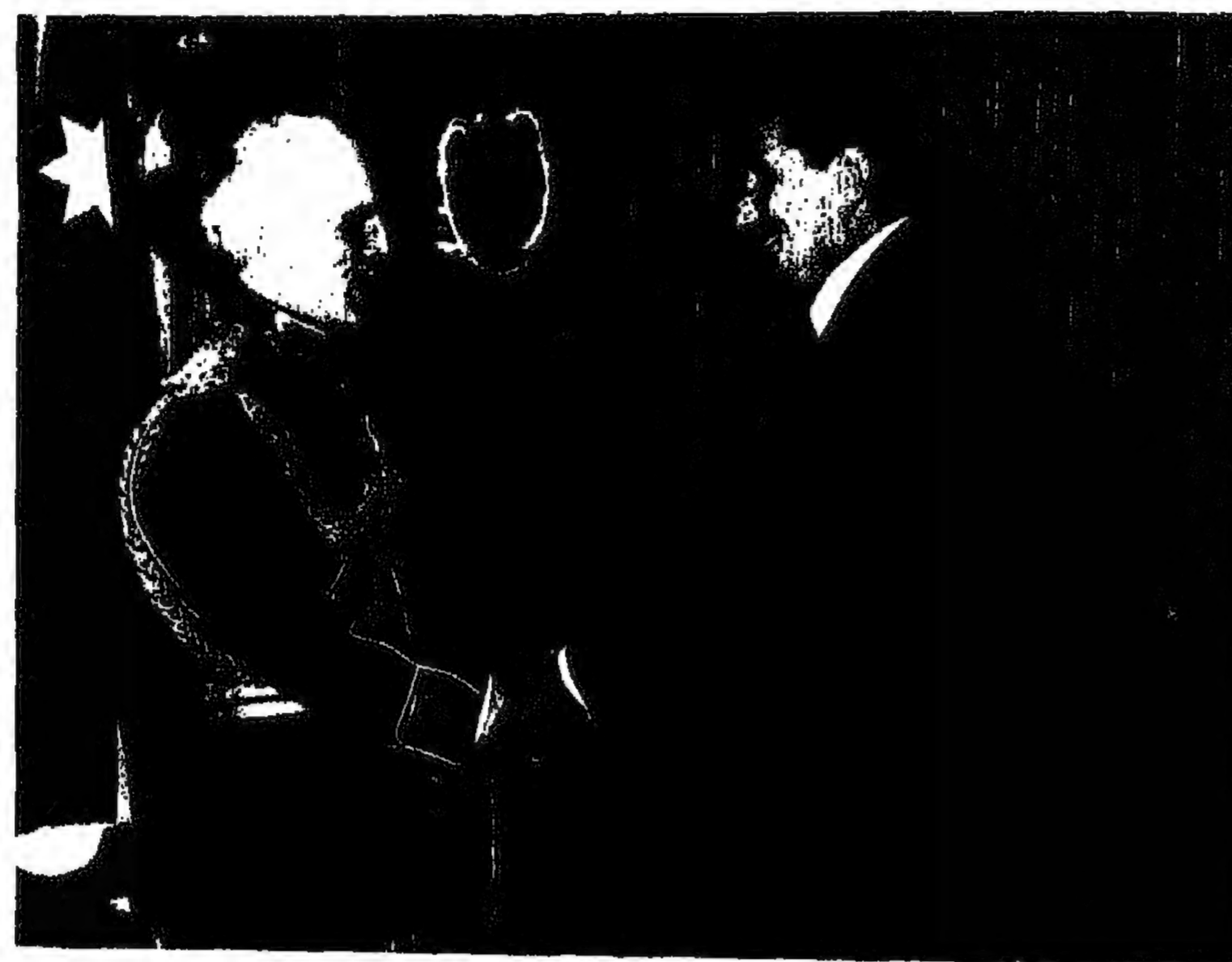


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

مكتبة الملك

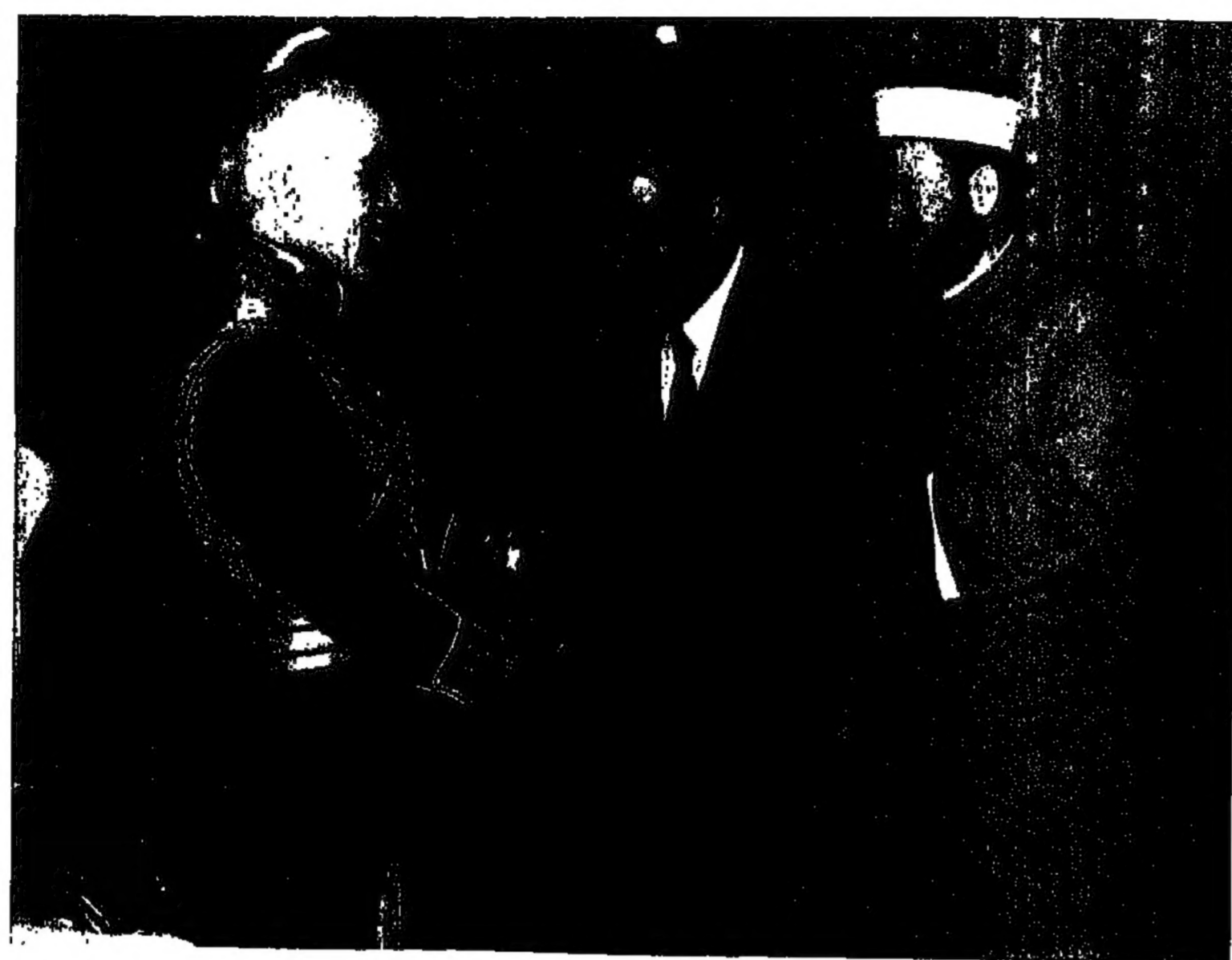


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بسلامة الملك المعظم

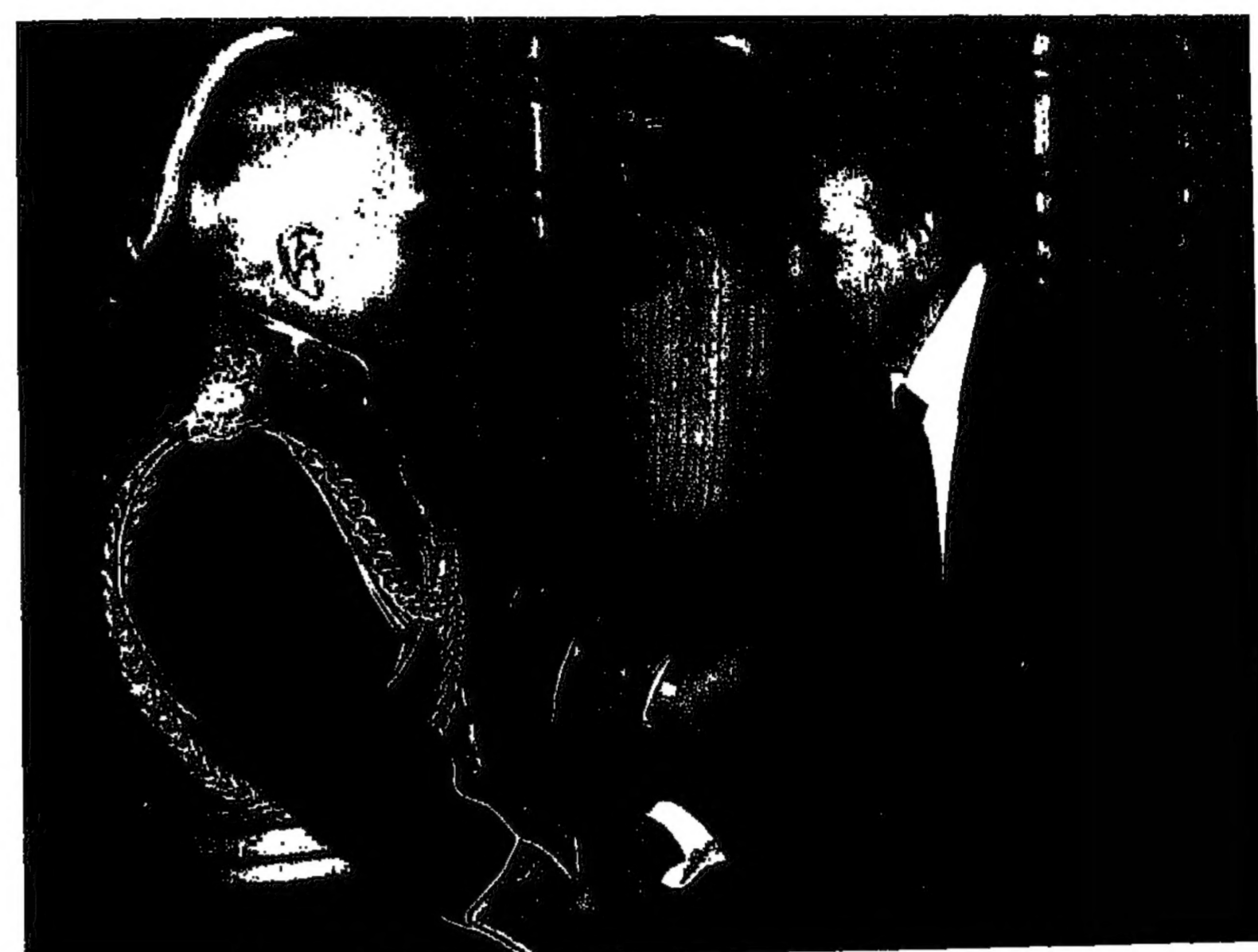


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بسلامة الملك المعظم

مكتبة الأمل

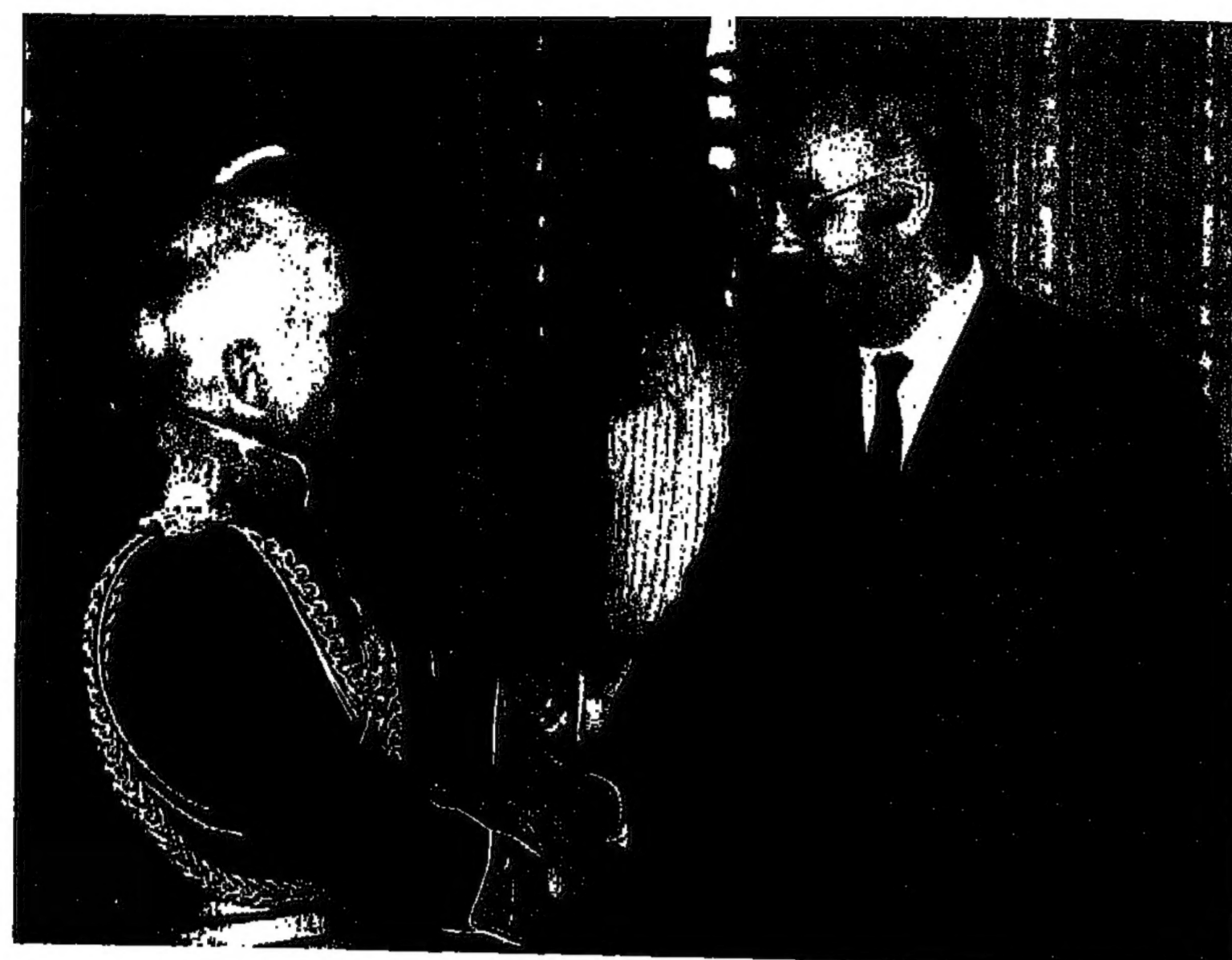


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

مكتبة الملك فيصل

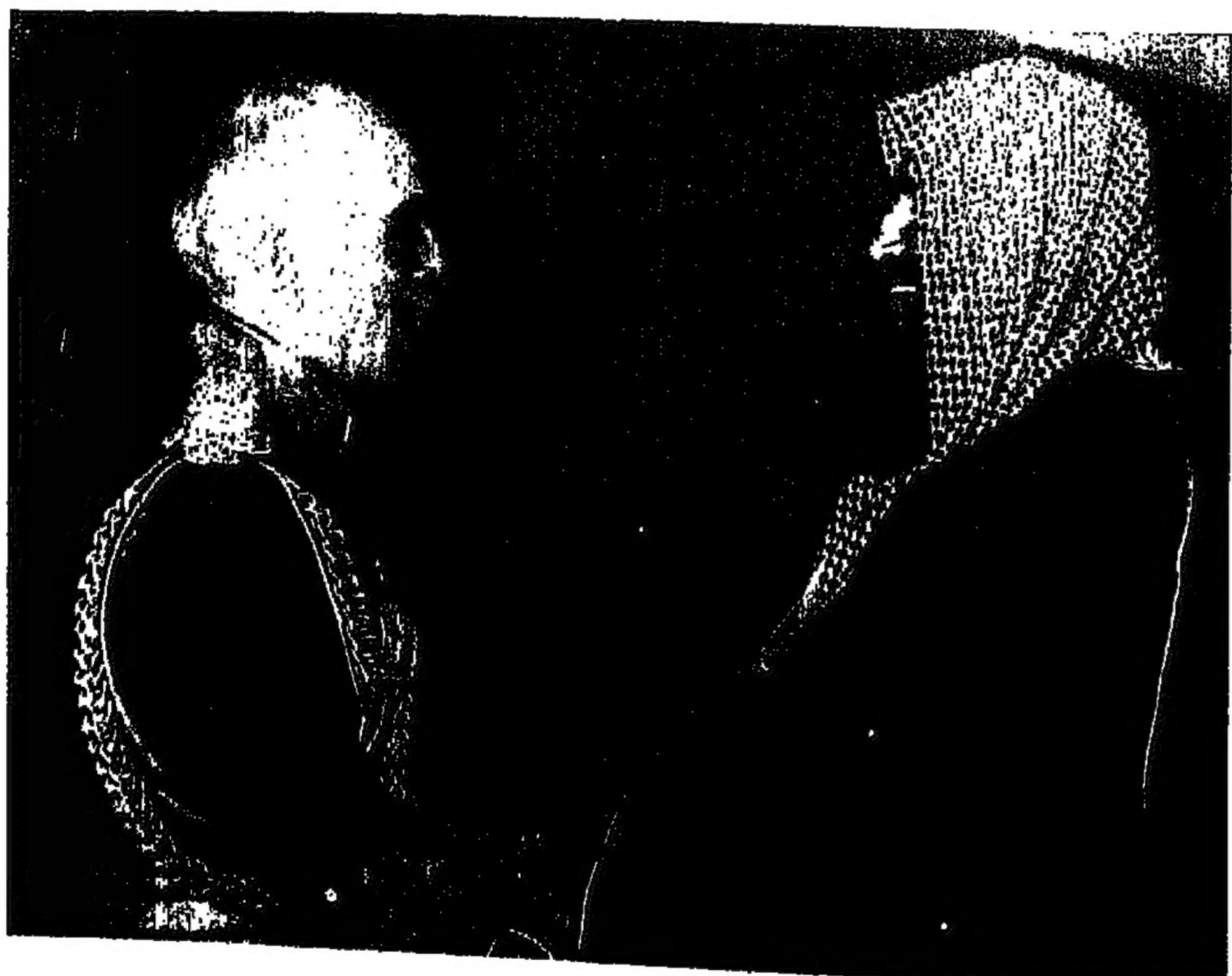


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

مكتبة الملك فيصل



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



جلالة الملك المعظم عند مغادرته مبنى مجلس الأمة



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم